بتاريخ: 5 يناير 2023 العدد: 687 المصدر: اليوم السابع

النسخة النهائية من وثيقة سياسة ملكية الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية

نشر مجلس الوزراء، أهم ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة المصرية للأصول، بما يشمل هدف هذه السياسة، وأهم موجهاتها، ومنهجية تحديد قرارات الإبقاء على أو التخارج من الأصول المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى إلقاء الضوء على دور صندوق مصر السيادي في هذا الإطار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية للمزيد من تعزيز دور القطاع الخاص، فضلا عن إطار الحياد التنافسي، ومبادئ حوكمة الأصول المملوكة للدولة التي تسترشد بها الدولة المصرية في إطار امتلاكها للأصول المملوكة لها.

رابط الخبر

الرأي

- صدرت وثيقة ملكية الدولة في نسختها الأخيرة في آخر أيام عام ٢٠٢٢ بعد عدة شهور من عرض الوثيقة على فئات المجتمع المختلفة بهدف الشفافية والحوار المجتمعي فيما يخص هذه الوثيقة الخطيرة التي تضع فاصلا واضحا بين ما تملكه الدولة في اقتصاد مصر والتخلص من مزاحمة القطاع الخاص المنوط به في الأساس الإنتاج والتشغيل، وقد صدرت نسختان من الوثيقة قبل صدور النسخة النهائية التي وقع عليها الرئيس.

- وقد تناول رأي في خبر[1] في عدد سابق موضوع الوثيقة للتنويه عن عدة نقاط أساسية من الهام أن تشملها الوثيقة حتى يتحقق من خلالها إصلاحا مؤسسيا حقيقيا وليس فقط تخارج للدولة من بعض القطاعات، خاصة وأن وجود استثمارات الدولة كمنافس للقطاع الخاص وبشروط أقل حدة بكثير مما يواجهه القطاع الخاص هي السبب الأول وراء تراجع الاستثمار المباشر المصري قبل الأجنبي، فضلا عن عدم قدرة القطاع الخاص على التنبؤ بما تنوى الدولة الدخول فيه من استثمارات جديدة فتفاجأ بظهور استثمارات تخرجها تماما من المنافسة.

- واستكمالا لتناول الموضوع من قبل المركز المصري للدراسات الاقتصادية يتناول رأي في خبر في أكثر من عدد قادم، مقارنة بين النسخ الثلاثة من الوثيقة بشكل تفصيلي للتعرف على ما تغير فيها، خاصة وأن رئيس الوزراء أعلن عن الأخذ بـ٨٥٪ من التصحيحات التي تم اقتراحها في مرحلة الحوار المجتمعي.

- في هذا العدد من رأي في خبر يعرض الجدول التالي المقارنة بين الوثائق الثلاثة فيما يخص السياق العام والموجِهات الأساسية التي سيتم مراعاتها لضمان التنفيذ الناجح لسياسة الملكية، كالآتي:

[1] رأي في خبر »الوزراء« يختتم جلسات الحوار حول وثيقة ملكية الدولة

	المسودة الأولى "مارس 2022"	المسودة الثانية "يونيو 2022"	النسخة النهائية "ديسمبر 2022"
السياق العام	استنادا لتمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة للاستثمارات، كان من الضروري تحديد **"خريطة تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي"، و"سياسة ملكية الدولة للشركات العامة" التي تحدد منطق الدولة لملكية مشروعاتها العامة.**	تأتى هذه الوثيقة لاستكمال الإصلاحات التي تتبناها الدولة المصرية في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة للاستثمارات، وذلك لوضع الأسس والمرتكزات الرئيسية **لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وسياسة الملكية التي تتبعها الدولة والمنطق من ورائها، وذلك كمرحلة أولى من مراحل تحديد سياسة ملكية الدولة المصرية للأصول المملوكة لها بما يساهم في التنفيذ الأمثل لسياسة ملكية الدولة للأصول في المراحل اللاحقة.**	نفس الصياغة مع إضافة **"وذلك بما يشمل الأصول المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، بما يتضمن الشركات المملوكة للقطاع العام، وقطاع الأعمال العام، والهيئات الاقتصادية، والشركات القابضة، والشركات التابعة للقوات المسلحة التي تعمل في المجال الاقتصادي، والأصول المملوكة لباقي الكيانات العامة الأخرى، بما يساهم في التنفيذ الأمثل لسياسة ملكية الدولة للأصول في المراحل اللاحقة."**
الموجِهات الأساسية التي سيتم مراعاتها	"غير موجود بالمسودة الأولى"	تم تحديد 4 موجهات رئيسية هي: 1- التخارج على مراحل وبشكل	تم تحديد 7 موجهات رئيسية هي: 1- نفس النص مع إضافة:" على أن

لضمان التنفيذ الناجح لسياسة الملكية		تدريجي، حتى ولو كانت المراحل قصيرة الأمد.	يكون التخارج بحسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية وما تفرضه من طبيعة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية."
		2- مراعاة الأبعاد الاستراتيجية والأمنية للأنشطة الاقتصادية عند اتخاذ قرارات ملكية الدولة للأصول.	2- نفس النص مع إضافة: **"فالدولة ستحافظ على التواجد في عدد من الأنشطة ذات الأولوية وذات البعد الاستراتيجي."**
		3- استهداف سياسة الملكية لتحسين طريقة تخصيص الموارد الاقتصادية.	3- نفس النص.
		4- تحديد منهجية التعامل بعد التخارج لتجنب التداعيات غير المواتية، من حيث: "العمالة، الإيرادات،"	4- تنفيذ تخارج الدولة من الأنشطة والقطاعات المستهدفة يتحدد وفقا لرغبة واستجابة القطاع الخاص الفعلية بالتواجد في تلك الأنشطة، مع التزام الدولة بمواصلة كافة الإصلاحات التي من شأنها تعزيز وزيادة مستويات جاذبية مناخ الأعمال.

			5- القيام بحصر جميع الشركات المملوكة للدولة أو المساهمة فيها؛ لإعداد قاعدة بيانات تفصيلية لها، حتى يتسنى تحديد جدوى الاستمرار بتلك الشركات وآلية مشاركة القطاع الخاص بها.
			6- تقييم الأصول المملوكة للدولة استنادا إلى أسس عادلة ومحايدة بما يتوافق مع المعايير الدولية لتقييم الأصول.
			7- نفس النص رقم 5 في المسودة السابقة.

- فيما يخص السياق العام؛ فالنسخة الأخيرة بها نقطة إيجابية واضحة ألا وهي توضيح ما المقصود بالأصول المملوكة للدولة، وأنها ليست فقط قطاع الأعمال والهيئات الاقتصادية والشركات القابضة ولكن أيضا الشركات التابعة للقوات المسلحة التي تعمل في المجال الاقتصادي والأصول المملوكة لباقي الكيانات العامة الأخرى - المقصود بها ضمنا المخابرات العامة والمخابرات الحربية ووزارة الدفاع وغيرها من الجهات السيادية.

- فيما يخص الموجِهات الأساسية التي سيتم مراعاتها لضمان التنفيذ الناجح لسياسة الملكية، فقد تم إضافتها في المسودة الثانية وأولها التخارج على مراحل وبشكل تدريجي وهذا منطقي، و لكن أضيف له التخارج بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي وما تفرضه طبيعة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، وهي إضافة لا تغير المعنى الأصلي (التخارج التدريجي) وبالتالي لا داعي لها ولكن تفتح المجال واسعا لتأجيل التخارج خاصة وأنه غير

واضح ما هي الجهة التي ستقرر أن طبيعة النشاط تستدعي التأجيل، وهنا من الهام الإشارة إلى تبني الشفافية فى وضع المعايير التي تسمح بالتأجيل وألا تكون الجهة من عناصر حكومية وحدها، خاصة الجهة المالكة للمشروع نفسه، فمنطقيا لا ترغب هذه الجهة في التخارج، و كذلك يجب أن يكون هناك خبراء من القطاع الخاص ومعلومات كافية عن أداء هذا القطاع عالميا حتى يكون القرار علي أسس علمية سليمة.

- أما عن الموجِه الثاني الخاص بالبعد الاستراتيجي والأمني؛ فمازال هناك غموض في المقصود بالبعد الاستراتيجي والأمني، ومن المفيد أن يكون هناك معايير لتحديد هذين البعدين خاصة بعد إضافة التأكيد على أن الدولة ستستمر في عدد من الأنشطة ذات الأولوية وذات البعد الاستراتيجي.

- الموجِه الرابع والخامس بينهم تداخل وشيء من التناقض ففي النسخة قبل الأخيرة ذكر أن منهجية التعامل بعد التخارج تتجنب التداعيات غير المواتية من حيث العمالة والإيرادات، ثم تأتي النسخة الأخيرة فتثير تساؤل إذا كان القطاع الخاص يرغب في التواجد بتلك الأنشطة بما يعني استمرار الدولة إذا ما لم يرغب القطاع الخاص، ثم يأتي الموجِه الخامس فيذكر حصر للأنشطة وجدوى الاستمرار فيها وآلية مشاركة القطاع الخاص. والأصل فى الأمور هو القيام بدراسات الجدوى لجميع مشاريع الدولة وتقييم أدائها حتى الآن واتخاذ قرار التصفية أو الطرح وفقا لرؤية اللجنة المسئولة وبشفافية كاملة.

- وسيتم تقييم باقي ما تضمنته الوثيقة في أعداد تالية من رأى في خبر.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2023 (c)
جميع الحقوق محفوظة